

لكن وجود الثاني من هذا الأول ، فله من الأول وجوب الوجود الذي ليس له لذاته من ذاته ، بل له من ذاته الإمكان على تجويز من أن يكون ذلك الأول مهما وجد لزوم وجوده أن يكون علة لوجوب وجود هذا الثاني ، فإن الأول يكون متقدماً بالوجود لهذا الثاني . ولذلك لا يستنكر العقل ألبتة أن نقول :

٥ لما حرك زيد يده تحرك المفتاح ، أو نقول : حرك زيد يده ثم تحرك المفتاح . ويستنكر أن نقول : لما تحرك المفتاح حرك زيد يده ، وإن كان يقول : لما تحرك المفتاح علمنا أنه قد حرك زيد يده . فالعقل مع وجود الحركتين معا في الزمان يفرض لأحدهما تقدماً وللآخر تأخراً إذ كانت الحركة الأولى ليس سبب وجودها الحركة الثانية ، والحركة الثانية سبب وجودها الحركة الأولى . ولا يبعد أن يكون الشئ مهما وجد وجب ضرورة أن يكون علة لشيء . وبالحقيقة فإن الشئ لا يجوز أن يكون بحيث يصح أن يكون علة لشيء إلا ويكون معه الشئ . فإن كان من شرط كونه علة نفس ذاته ، فإدام ذاته موجوداً يكون علة وسبباً لوجود الثاني ؛ وإن لم يكن شرط كونه علة نفس ذاته ، فذاته بذاته ممكن أن يكون عنه الشئ وممكن أن لا يكون وليس أحد الطرفين أولى من الآخر .

١٥ وكذلك المتكون هو كذلك ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون . فلا من حيث هو ممكن أن يكون هو بموجود ، ولا من حيث ذلك ممكن أن يكونه ، فذلك معطى للوجود . وذلك لأن كون الشئ عن الممكن أن يكونه ليس لذات أنه ممكن أن يكونه ،

(١) وجود : + الشئ ج ، د ، ص ، ط (٤) ولذلك : ولهذا م (٥) تحرك المفتاح أو نقول يده : ساقطة من م (٧) الزمان : زمان د ، ط (٨) إذ : إذا د ، ص ؛ إذ لو ط || الحركة : حركة د || ليس : ليست ج ، ص (١٠) لشيء : للشئ ج ، د ، ص ، ط || وبالحقيقة : بالحقيقة ط ، م (١١) للشئ : + وبالحقيقة ب (١٢) من : ساقطة من ب ، م (١٣) فذاته بذاته : ساقطة من د || يمكن : يمكن د (١٤) الطرفين : + له ج ؛ + به ص (١٥) وكذلك : وكذلك د ، ط ، م || المتكون : المتكون ط ؛ والمنكرد (١٦) بموجود : موجود ب || يمكن أن يكونه : أن يكونه يمكن ط (١٧) كون : يكون ط .